

مهنة الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي (نحو تصور مقترح)

Social Work Profession and Social Capital (Vision for the Future)

محمود الكفاوين

Mahmoud Al-kafawin

قسم العمل الاجتماعي، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

بريد الإلكتروني: alkafawin@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2016/5/18)، تاريخ القبول: (2016/12/1)

ملخص

استحوذ مفهوم رأس المال الاجتماعي ودوره في التنمية على اهتمام عالمي على كافة الأصعدة، كما حظيت مهنة الخدمة الاجتماعية باهتمام كبير؛ لما لها من دور في إحداث التغيير الإيجابي الهادف في المجتمعات لتحقيق الرفاه الاجتماعي للإنسان. لذا فقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على إمكانية استفادة مهنة الخدمة الاجتماعية من رأس المال الاجتماعي في أدبياتها وأساليب تدخلها المهني، وذلك من خلال التعرف إلى آراء طلبة الخدمة الاجتماعية حول مفهوم رأس المال الاجتماعي لديهم، ووجهة نظرهم في العلاقة بينه وبين الخدمة الاجتماعية. وكذلك تحليل المساقات التي تُدرّس لهم لمعرفة مدى تضمنها لمواضيع ذات صلة برأس المال الاجتماعي، ومناقشة ذلك في ضوء الأدبيات ذات الصلة بالموضوع. وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة من طلبة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية في الجامعة الأردنية- مستوى السنة الرابعة، والبالغ عددهم أربعين طالباً وطالبة. واستخدم الباحث المنهج النوعي، كما استخدمت المجموعات البؤرية لمعرفة آراء الطلبة، وتحليل مضمون المساقات التي تُدرّس للطلبة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: عدم معرفة الطلبة بمصطلح رأس المال الاجتماعي؛ وبالتالي فإن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي لديهم تكاد تكون منعدمة على أرض الواقع، إلا أنهم وبعد تعرفهم على مفهوم رأس المال الاجتماعي، عبروا عن قناعتهم بإمكانية بل وضرورة استخدام رأس المال الاجتماعي في التدخل المهني للخدمة الاجتماعية. كما أبدوا بعض الملاحظات على محتويات تدريس الخدمة الاجتماعية وأساليبه. وتوصلت الدراسة لطرح تصور مقترح حول إمكانية تضمين موضوع رأس المال الاجتماعي في مساقات الخدمة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: مهنة الخدمة الاجتماعية، رأس المال الاجتماعي، الثقة، شبكة العلاقات الاجتماعية، القيم.

Abstract

The concept of social capital and its character in development has obtained worldwide attention and academic debate in late years. Also social work profession received a universal consideration because of its role in bringing about positive and meaningful change in communities to achieve social well-being of human life. Therefore, this study aimed to find out about the possibility of including the subject of social capital in the literature and methods of intervention of the social work profession, through the identification of the views of social work students about social capital, and their view of the relationship between social capital and social work, as well as courses that teach them, to know the extent guaranteed by the related topics of social capital-analysis. The researcher used a qualitative methodology, data were collected through focus groups to get feedback from students, and analyses the content of the courses. The study found a number of results that were most important: lack of knowledge of the term social capital, and thus results showed that the relationship between social work and social capital are almost non-existent on the ground, also, they have some notes on the content and teaching methods. The participants expressed their belief in the possibility and even necessity of using the social capital in the professional intervention of social work. The research, to ask about the possibility of depicting a proposal to include the subject of social capital courses in social work.

Keywords: Social Work Profession; Social Capital; Trust; A Network of Social Relations: Values.

مقدمة

لم يعد خافيا على أحد بأن دور الدولة (الحكومة) في كثير من بلدان العالم النامي قد تراجع بشكل ملحوظ، وخصوصا في مجالات الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية (مليكة، 2012). وقد يُعزى ذلك التراجع للأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة التي تعاني منها تلك الدول، بالإضافة لازدياد أعداد السكان، والأزمات الاقتصادية والاقتراض الخارجي؛ مما تطلب تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي التي أثرت بدورها على قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها (Khan, 2004). كما أصبح من الواضح أن أسلوب التخطيط من الأعلى للأسفل والذي ساد لفترة من الوقت لم يعد مُجديا. كما أن النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لتحقيق أهداف

التنمية، والتي من أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية. وبالتالي بدأت الدول النامية تواجه مخاطر وتحديات عديدة (قنديل، 2013)، وهو الأمر الذي دعا الدول والمنظمات الدولية والمحلية للبحث عن صيغ جديدة للتعامل مع الحاجات والمشكلات المجتمعية، كالفقر والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة. وتجلى ذلك بوضوح من خلال العمل على تشجيع العمل التطوعي، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية، وانتشار منظمات المجتمع المدني، وبروز مصطلح المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؛ وذلك بهدف سد الفجوة بين الإمكانات والاحتياجات المجتمعية، عبر تقديم الخدمات وإشباع الاحتياجات وخدمة المجتمع، وكذلك السعي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

كما أنه لم يعد سرًا القول أنه بالرغم من النجاحات النسبية لبعض الدول النامية في إحراز تقدم في عدة مجالات؛ إلا أن الجهود التي بُذلت في كثير من هذه الدول عبر العقود المنصرمة من أجل الخروج من نفق التخلف الاقتصادي والاجتماعي، واللاحق بركب الدول المتقدمة، لم تحقق الأهداف المنشودة بالكامل (Khan, 2004). بل إن الأوضاع في بعض هذه الدول ازدادت سوءًا؛ إذ إنها تعاني من تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها مشكلتي الفقر والبطالة، ومشكلات صحية وتعليمية، وكذلك صعوبة توفير السكن الملائم وغيرها من الحاجات والمشكلات (W.B, 2015). وبدأت مصطلحات ومفاهيم جديدة بالظهور؛ مثل التنمية الاجتماعية، والشاملة، والمستدامة، والمشاركة المجتمعية، والمسؤولية المجتمعية، ورأس المال البشري والإنساني، ورأس المال الاجتماعي.

لقد نالت مهنة الخدمة الاجتماعية اهتمامًا عالميًا، وحدث تطور في فلسفتها وأهدافها وأساليبها خلال العقود المنصرمة، ولم تعد ذات طابع رعوي فقط، كذلك لم يعد تعاملها محصورًا في الأفراد ومشكلاتهم التقليدية، بل تعدى ذلك ليشمل الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والوقوف إلى جانب فئات المجتمع المهمشة، وتلك التي تواجه الحرمان والاضطهاد، ومساعدة هذه الفئات على إشباع احتياجاتها الأساسية، وتطوير قدراتها ومهاراتها من أجل تحقيق أهدافها وتطلعاتها. كما اهتمت الخدمة الاجتماعية بتنمية المجتمع وتنظيمه، والسعي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وكذلك التأثير في التشريعات والسياسات الاجتماعية (IFSW,2014;Brown et all,2015).

أما في الأردن، فبالرغم من أن تدريس تخصص الخدمة الاجتماعية، بدأ منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، وانتشر تدريسه في عدد من الجامعات؛ إلا أنه ومن الخبرة العملية والأكاديمية، يمكن القول: إن مهنة الخدمة الاجتماعية في الأردن لم توأكب تطور المفهوم العالمي للخدمة الاجتماعية، وبالتالي يمكن القول: إنها في أزمة (الكفاوين، 2016). ولذلك فإنه من المستبعد في حال بقيت الخدمة الاجتماعية على وضعها الحالي، أن تكون قادرة على التعامل مع قضايا المجتمع المستجدة، أو التناغم مع التوجهات العالمية المتعلقة بالخدمة الاجتماعية، والتي تركز على أن وظيفة الخدمة الاجتماعية تتناول بناء الإنسان وتقويته وتعزيز قدراته، وكذلك بناء وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، بالإضافة لاستثمار رأس المال الاجتماعي في تدخلاتها المهنية (بركات، 2011)؛ لذا فإنه من الضروري كي تنجح الخدمة الاجتماعية في

تحقيقها لأهدافها، من أن تعمل على تطوير قاعدتها الفكرية وأساليبها المهنية بما يتناسب وظروف وحاجات المجتمع الأردني المتغيرة والمتجددة.

في ضوء ذلك كله، تأتي هذه الدراسة منطلقة من القناعة، بأن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون مكوناً أساسياً من مكونات الخدمة الاجتماعية، إذ إن مفهوم رأس المال الاجتماعي "كمضمون" ليس غريباً عن الخدمة الاجتماعية كمهنة، وفي الوقت ذاته فإنه مفهوم متجذر في ثقافة المجتمع الأردني؛ لذا فإنه يمكن استثمار رأس المال الاجتماعي في البناء المعرفي للخدمة الاجتماعية وممارستها المهنية في الأردن، كما أنه يمكن أن يساعد الأخصائيين الاجتماعيين على القيام بمهامهم بكفاءة وفاعلية أكثر. بل يمكن القول: إن مهنة الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، وجهان لعملة واحدة، وخصوصاً أن عمل الأخصائي الاجتماعي في الأصل، يعتمد على الثقة وشبكات العلاقات الاجتماعية والمشاركة والقيم المشتركة التي تعتبر من أهم مقومات رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2002). لذلك فإن هذه الدراسة تسعى لبحث سبل الاستفادة من مهنة الخدمة الاجتماعية من رأس المال الاجتماعي في إثراء قاعدتها النظرية وممارستها المهنية، بما يحقق أهدافها وأهداف المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة ومبرراتها

نظراً لأن مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة حية؛ لذا فإنها بحاجة ماسة وبشكل مستمر لتطوير أدبياتها وأساليبها المهنية، وتقييم ممارساتها؛ لتواكب التغيرات المتسارعة على كافة الأصعدة. وقد أشار بعض الكتاب في الغرب إلى أن مهنة الخدمة الاجتماعية في أزمة (Asquith, et al.; 2005) كما أن مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية الأمريكي، دعا إلى ضرورة تضمين مناهج الخدمة الاجتماعية مساقات تتعلق بخدمة الأفراد والجماعات والمُعَرِّضين للخطر والنهميش (CSWE, 1994)؛ وهو الأمر الذي استدعى طرح تساؤلات تتعلق بدور الخدمة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين، وفيما إذا كانت المهنة ستبقى تعمل بشكل تقليدي، أم يجب أن تطور من نظرياتها وسبل ممارستها المهنية؛ لتتمكن من العمل على إحداث التغيير الهادف في المجتمعات التي تعمل معها، وبالتالي العمل على مستوى السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها الارتقاء بالدور الذي تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر (Domanski, 1998; Jones, 2009).

لقد حظي مفهوم "رأس المال الاجتماعي" وخاصة في السنوات الأخيرة باهتمام الباحثين والمتخصصين؛ إذ استُخدم على نطاق واسع كوسيلة لفهم ديناميكية الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتحريك الموارد (Bourdieu, 1986; Coleman, 1998; Putnam, 2002). لكن وبالرغم من استخدام رأس المال الاجتماعي من قِبَل كثير من التخصصات، مثل: علم الاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس، والصحة؛ إلا أنه لم يُستخدَم بالقدر نفسه في أدبيات الخدمة الاجتماعية، سواء أكاديمياً أو عملياً (Muhkerjee, 2007)، وبالتالي فإن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي من المواضيع الجديرة بالدراسة. لذا فقد تبلورت مشكلة الدراسة في إمكانية الاستفادة من مهنة الخدمة الاجتماعية من رأس المال الاجتماعي في تكوين

قاعدتها الفكرية وممارستها المهنية. وذلك من خلال دراسة ميدانية لمعرفة وجهة نظر طلبة الخدمة الاجتماعية في الجامعة الأردنية حول مفهوم رأس المال الاجتماعي، ومهنة الخدمة الاجتماعية وأسلوب تدريسها، وتحليل مساقات الخدمة الاجتماعية التي تُدرّس في الجامعة الأردنية بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع. وكذلك رؤيتهم لإمكانية استخدام رأس المال الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، على أمل الخروج بتصوير حول إمكانية وآلية الاستفادة مهنة الخدمة الاجتماعية في الأردن من رأس المال الاجتماعي في تطويرها نظريا وعمليا.

أهمية الدراسة

لقد دعا بعض المفكرين لأن تكون أولويات البحث الأكاديمي في العلوم الاجتماعية لكيفية وقف التراجع في الروابط الاجتماعية، واستعادة المشاركة المجتمعية والثقة اللتين تعرضتا للتآكل (نصر وهلال، 2007)؛ لذا تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية دور مهنة الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية حريصة على تماسك المجتمعات ورفاهية الإنسان من خلال عملها على كافة المستويات وفي مجالات متعددة، بالإضافة لأهمية رأس المال الاجتماعي باعتباره موردا حيويا من موارد المجتمعات؛ لذا تتناول الدراسة هذا الموضوع على أمل الوصول لتحقيق ما يلي:

1. أن يتم التأسيس لمفهوم رأس المال الاجتماعي، بما يلائم المجتمع الأردني، بالاستفادة من الأدبيات العالمية والمحلية، وباستثمار مكونات الثقافة العربية والإسلامية والمحلية.
2. الوصول لصيغة عملية يمكن أن تساعد على الربط بين مهنة الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، بما يُمكن القائمين على المهنة من تطويرها.
3. الاستفادة من نتائج الدراسة، في تحسين وتطوير العملية التعليمية لدارسي الخدمة الاجتماعية، وتعزيز قدراتهم المهنية، سواء من خلال إثراء الأدبيات والمناهج أو التدريب الميداني.
4. إتاحة الفرصة لوضع السياسات والبرامج الاجتماعية ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية كالقفر والبطالة والإدمان والعنف الأسري، للاستفادة مما ستتوصل إليه الدراسة في عملهم.
5. تطوير البرامج التدريبية التي تهدف لتنمية وتعزيز قدرات وإمكانيات العاملين في المجالات الاجتماعية، وتحديد العاملين في تنمية المجتمع وتنظيمه.
6. إتاحة الفرصة للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات المتعمقة حول قضايا ذات صلة بهذه الدراسة.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

الهدف الرئيس للدراسة هو الوصول لتصور حول إمكانية استفادة الخدمة الاجتماعية من رأس المال الاجتماعي في إثراء قاعدتها المعرفية وممارستها المهنية، ومن المأمول أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم رأس المال الاجتماعي لدى الطلبة؟
2. ما وجهة نظر الطلبة حول واقع رأس المال الاجتماعي ومقوماته في الأردن؟
3. إلى أي مدى تضمنت المساقات التي يدرسونها معلومات عن رأس المال الاجتماعي؟
4. كيف يرى الطلبة إمكانية استفادة الخدمة الاجتماعية من رأس المال الاجتماعي في أديباتها وممارستها المهنية؟
5. ما هو التصور المقترح للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي؟

الإطار النظري للدراسة

مفاهيم الدراسة

الخدمة الاجتماعية: Social Work

بالرغم من أن مهنة الخدمة الاجتماعية حظيت باهتمام عالمي، إلا أنه ليس من السهل الاتفاق على مفهوم محدد للخدمة الاجتماعية، بل ولربما يمكن القول: إن أكثر ما يواجه المعنيين بمهنة الخدمة الاجتماعية، غموض التعريف والاختلاف على مفهومها وأهدافها ووظيفتها ومناهجها (Rwomire & Radtlohkwa, 1996). وربما يعود ذلك لأن الخدمة الاجتماعية في كثير من البلدان لازالت في مراحلها الأولى، ولم تنضج بعد، ولم تحظ بالاعتراف المجتمعي في كثير من الدول أسوة بتخصصات أخرى، كما أن هناك من يرى أن اللغة المستخدمة فيما يتعلق بالمهنة، قد تكون مُربكة ومضللة، وأن استخدام المصطلحات ذات العلاقة، قد يشكل نوعاً من الغموض (Asquith, et al., 2005)، إذ أشار موندي إلى أن الطريقة التي تستخدم فيها مصطلحات الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية في أوروبا، يصعب تعريفها (Munday, 2003).

وقد جرت عدة محاولات لتعريف الخدمة الاجتماعية؛ إذ تعددت وتغيرت هذه التعاريف تبعاً لمرحل تطور مهنة الخدمة الاجتماعية وظروف المجتمعات التي تعمل فيها، بالإضافة لتأثيرها بوجهة النظر التي ينطلق منها من يقدم التعريف. فقد عُرِّفت الخدمة الاجتماعية في بداياتها من قِبَل (ستروب) بأنها الفن الذي يعمل على إيصال الموارد المختلفة إلى الأفراد والجماعات والمجتمع لسد حاجات تلك الشرائح مجتمعة (غرايبة، 2004). وفي وقت لاحق عُرِّفت بأنها فن وعلم ومهنة تسعى لمساعدة الناس لحل مشكلاتهم الشخصية كأفراد وجماعات ومجتمعات، وبهدف الحصول على رضا الناس من خلال إشباع حاجاتهم المتعلقة بعلاقاتهم بالجماعة

والمجتمع، وتعمل من خلال خدمة الفرد، والعمل مع الجماعات، والمجتمعات، والإدارة، والبحث الاجتماعي (Thackeray et al., 1994). كما عرفت باعتبارها نظاما اجتماعيا مرنا، يشترك في طرقة الأساسية مع بعض النظم الاجتماعية الأخرى، ويقوم بالعمل فيه مهنيون مختصون، ويهدف إلى مقابلة احتياجات الأفراد الجماعات، وإلى النمو والتكيف في المجتمع، إذا فشلت النظم الاجتماعية الأخرى. كما يهدف إلى مساعدة تلك النظم على النمو والامتداد؛ حتى تقابل حاجات الأفراد والجماعات والمجتمعات بطريقة أكثر كفاءة (شوقي، 1966). في حين عرفها السيد بأنها مهنة متخصصة تعتمد على أسس علمية ومهارة خاصة تستهدف تنمية واستثمار قدرات الأفراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية؛ لتدعيم حياة اجتماعية أفضل، تتفق وأهداف التنمية الاجتماعية والمعتقدات الإيمانية الراسخة (السيد، 1998).

كما قدم الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين (IFSW) والرابطة الدولية للخدمة الاجتماعية (IASW)؛ تعريفا للخدمة الاجتماعية؛ بأنها مهنة مبنية على الممارسة، ونموذج مبني على قاعدة معرفية، يسعى لتعزيز التغيير الاجتماعي والتماسك وتمكين وتحريير الأشخاص واحترام حقوق الإنسان، وكذلك احترام الفروق بين الأشخاص، كما أنها معززة بنظريات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية (IFSW, 2014).

في ضوء ما سبق، يمكن القول: إنه لا يوجد تعريف موحد للخدمة الاجتماعية يتفق عليه الجميع (Cree, 2003)؛ إذ إن تعريفها وممارستها تتأثر بعدة عوامل من بينها توقعات الدور للأخصائي الاجتماعي في كل بلد، والمؤسسة التي يعمل فيها (Baginsky, 2014). بل إن بعض الكتاب أشار إلى صعوبة تحديد ما هو الدور المطلوب من الخدمة الاجتماعية بدقة، وما هي المهارات والخبرات اللازمة للأخصائيين الاجتماعيين، وكذلك التعليم والتدريب المناسب لهم، وبالتالي صعوبة تمييزها عن المهن الأخرى (Asquith et al., 2005) ولذلك يمكن القول: إن أي تعريف للخدمة الاجتماعية بحاجة لأن يكون تعريفا مرنا ومتطورا؛ حتى تتمكن المهنة من مواكبة التغييرات والمستجدات الإنسانية (Hare, 2004). وبالرغم من الاختلاف على التعريف، إلا أن هناك خصائص عامة للخدمة الاجتماعية كمهنة، ولعل من بينها:

1. أنها مهنة إنسانية؛ إذ إن هدفها إنساني، ووحدة عملها الإنسان (فرد، جماعة منظمة، مجتمع)، وبالتالي فإن فلسفتها وأهدافها وبرامجها يجب أن تتفق مع إنسانية الإنسان واحترامه والحفاظ على كرامته، وتلتزم بتعزيز قيمة الإنسان والعمل على تخفيف الأعباء التي يواجهها نتيجة الفقر والاضطهاد والتهميش، كما أنها لا تسعى لهدف مادي، وتعتمد في أدبياتها على قاعدة من العلوم والمعارف الإنسانية والمهارات الفنية والقواعد الأخلاقية.
2. أنها مهنة مؤسسية؛ أي تُمارَس من خلال مؤسسات اجتماعية شرعية تحظى بالاعتراف المجتمعي، وتتطابق أهدافها مع أهداف المجتمع الذي تعمل فيه ومن خلاله، وكذلك تُمارَس من خلال أخصائيين اجتماعيين مؤهلين ومُدرِّبين علميا وعمليا، وتتوافر فيهم صفات وخصائص ومهارات تمكنهم من ممارسة عملهم الإنساني بكفاءة وفاعلية، كما تملئ عليهم المهنة ضرورة الالتزام بالميثاق الأخلاقي في كل مراحل العمل.

3. تعمل مع الأفراد والأسر والمنظمات والجماعات والمجتمعات، ومن خلال برامج إنشائية ووقائية وعلاجية. وتعمل في مجالات متعددة (أسرة، طفولة، أحداث، مدارس، جامعات، مصانع). وكذلك تعنى بتنمية وتنظيم المجتمعات، والإسهام في رسم السياسات الاجتماعية.

رأس المال الاجتماعي: Social Capital

بالرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح "رأس المال الاجتماعي" في أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية، إلا أنه ليس من اتفاق على بداية ظهوره واستخدامه (Lock, 2008)؛ فقد أشار البعض إلى أن البداية الأولى لظهور المفهوم تعود إلى كتابات ظهرت عن الديموقراطية في القرن التاسع عشر (توكفيل، 1991)، في حين أشار آخرون إلى أن بدايات استخدام المصطلح تعود لكتابات هانفان عام 1916م (حمد، 2015). وبالرغم من أن مفهوم رأس المال الاجتماعي، قد غاب عن الاستخدام لفترة من الزمن، إلا أنه استخدم من جديد من خلال طروحات الكاتب الفرنسي (بيير بوردو) في كتاباته عن رأس المال الثقافي، وكذلك كتابات جيمس كولمان في الثمانينيات من القرن الماضي (عبدالحميد، 2010). وقد لُمع استخدام المفهوم بشكل واضح في عام 1995م على يد بوتنام الكاتب الإيطالي، وتحديدًا من خلال أطروحته (لعب البولينغ منفردا)، والذي أشار فيه إلى أن انسحاب الأمريكيين من الفضاء الاجتماعي العام، وتراجع مشاركتهم الاجتماعية والسياسية؛ يشكل خطراً عليهم (Putnam, 2000). ومنذ ذلك الوقت، حظي مفهوم رأس المال الاجتماعي باهتمام عالمي، وتولت الأبحاث والدراسات حول المفهوم وكيفية قياسه.

وبالرغم من هذا الاهتمام على كافة الأصعدة، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريفه، بل وُصف بأنه مفهوم مطاطي (Moore & DuBois, 1997) ولذلك تعددت التعاريف؛ إذ عرّفه بوردو بأنه عبارة عن "كم من الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المعتمدة على الفهم والرعي المتبادل، وذلك في إطار الانضواء تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء لجماعة ما يمنح كل عضو من أعضائها سندا من الثقة والأمان الاجتماعي" (Bourdieu, 1986: 247). في حين يرى كولمان أن رأس المال الاجتماعي "ينشأ عن طريق الفعل العقلاني الذي يخلق الثقة والالتزامات كمصادر يمكن استثمارها وقت الحاجة، وعندما يتم التفاعل باستمرار في ضوء الالتزامات عبر المجتمع، فإنه يمكن الحصول على رأسمال اجتماعي معمم" (Coleman, 1998: 190) أما بوتنام فيركز على الشبكات الاجتماعية ومعايير التبادل المتناسكة فيها والمرافقة لها، وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي يتكون من عدة مكونات تتمثل في الالتزامات الأخلاقية والمعايير والقيم الاجتماعية، وبشكل خاص الثقة، والشبكات الاجتماعية، خاصة الجمعيات التطوعية (Putnam, 2002: 6). كما أشار بوتنام إلى أن المجتمعات التي تملك عددا أكبر من التنظيمات المدنية هي الأكثر ديموقراطية وتقدما من الناحية الاقتصادية، ويعود ذلك للدور الذي تلعبه تلك المنظمات في تكوين رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000)، أما منظمة التعاون والتنمية الدولية فقد أشارت في تعريفها لرأس المال الاجتماعي إلى الشبكات الاجتماعية والقيم والتفاهات والمعايير المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها (OECD, 2001). كما أن البنك الدولي عرف رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية من التفاعلات

الاجتماعية في المجتمع، وأنه ليس فقط المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع فحسب، بل هي الصمغ الذي يضمنها مع بعض" (Dasgupta, 1999).

يتضح مما سبق، أن مصطلح رأس المال الاجتماعي قد واجه اختلافاً في وجهات النظر حول تعريفه، شأنه شأن الكثير من المفاهيم والمصطلحات الاجتماعية، حتى إن البعض وصف المفهوم بأنه مُبهم وشديد المرونة والانتساع والتجريد، وهو يدور حول شيء غير ملموس ولا يمكن فهمه إلا في السياق الاجتماعي (أبو زيد، 2010). ولا بد من القول: إن الإشكالية لا تقف عند الاختلاف على تعريف رأس المال الاجتماعي، وإنما تتعدى ذلك لصعوبة قياسه؛ إذ جرت عدة محاولات لقياسه. وقد طور بوتنام مقياساً لقياسه اعتماداً على خمسة أبعاد رئيسة مقسمة إلى أربعة عشر بعداً فرعياً (Putnam, 2000)، كما طور البنك الدولي مقياساً يتضمن ستة أبعاد على النحو التالي (W.B, 1999):

– الجماعات والشبكات (Groups and Networks): يتعلق هذا البعد بطبيعة ومدى مشاركة الأفراد في مختلف المنظمات والشبكات الاجتماعية الرسمية منها وغير الرسمية، ومعدل المساهمة التي يحصل عليها الأفراد أو يقدمونها لهذه المنظمات والشبكات، كما يشمل ذلك كيفية اختيار القادة الشعبيين، ودور الأفراد في ذلك، بالإضافة إلى آلية تشكيل الشبكات الاجتماعية الرسمية أو غير الرسمية، والروابط الاجتماعية التي يستند إليها رأس المال الاجتماعي؛ إذ يرى بوتنام أن هذه الشبكات تنقسم إلى: شبكات ذات علاقة حميمة أو شخصية تقوم بين أفراد العائلة أو الأصدقاء، ويتولد عنها رأسمال شخصي أو ترابطي؛ وشبكات ذات علاقة أقل حميمية مثل الأصدقاء، وينتج عنها رأسمال تجسيري أو توصيلي؛ وشبكات تقوم على العلاقات التراتبية ومستويات مختلفة من السلطة، كما في المؤسسات الحكومية والأحزاب والشركات، وينتج عنها رأسمال مؤسسي. ووفقاً لبوتنام فإنه ينتج عن كل ذلك منافع للأفراد والجماعات والمجتمعات (Putnam, 2000).

– الثقة والتكافل (Trust and Solidarity): تحظى الثقة باهتمام الباحثين في رأس المال الاجتماعي، ويُقصد بها الثقة بالآخرين (الجيران، مقدمي الخدمات، والغرباء)، بل ويرى فوكوياما أن رأس المال الاجتماعي هو قدرة تنشأ نتيجة انتشار الثقة وما يرتبط بها من قيم داخل المجتمع أو أجزاء منه (Fukuyama, 1999). هذا وقد اعتبر البعض أن الثقة من المؤشرات المهمة لوجود رأس المال الاجتماعي (حمد، 2015). في حين أن آخرين اعتبروا الثقة من مخرجات رأس المال الاجتماعي (Woolcock, 2001)، وبالتالي فإن الجماعة التي لديها ثقة هي أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة بالتي تفتقد الثقة (بوتنام، 2006).

– الفعل الجمعي والتعاون (Collective Action and Cooperation): ويتعلق ذلك بالكيفية التي يعمل بها سكان مجتمع ما، وكيف يعملون مع بعضهم، ودرجة المشاركة المجتمعية في المشاريع العامة التي تصمم وتنفذ لإشباع احتياجاتهم، يُضاف إلى ذلك الأسلوب الذي يتعاملون فيه مع الأزمات عند حدوثها.

- المعلومات والاتصال (Information & Communication): يعتبر حصول المواطنين على المعلومات التي تخص حياتهم أحد ركائز رأس المال الاجتماعي؛ لذلك يتناول هذا المكون مدى وسهولة حصول المواطنين على المعلومات من مصادر مختلفة، وكذلك أساليب الحصول عليها.
- الاندماج والتماسك الاجتماعي (Social Cohesion & Inclusion): إن التماسك والاندماج هو الصمغ الذي يجمع الأجزاء في أي مجتمع، ولذلك فإن الآليات التي يتم من خلالها إدارة المجتمعات وعوامل الاتفاق والاختلاف، والعدالة وعدم استثناء جماعات من الخدمات الأساسية، وكيفية حدوث التفاعل الاجتماعي اليومي؛ تشكل عوامل التماسك التي تسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي. مع الإشارة إلى أن المجتمعات التي فيها أفراد أفضل، ليست بالضرورة مجتمعات غنية برأس مال اجتماعي قوي، ما لم يكونوا متعاونين (Putnam, 2000).
- التمكين والفعل السياسي (Empowerment & Political Action) ويعني ذلك أن العمل مع المجتمعات، مهما كانت أهدافه الأنبية؛ يجب أن يقود في النهاية إلى تمكين المجتمع من السيطرة على القرارات التي تخصه، وكذلك المشاركة السياسية باعتبارها من حقوقه الأساسية.

الأردن: خلفية نظرية

بالرغم مما حققه الأردن من إنجازات على كافة الأصعدة، إلا أنه لا زال يواجه مشكلات متعددة؛ إذ إن موقعه الجيوستراتيجي وما يدور حوله من أحداث عالمية وإقليمية، فرض عليه ولا زال، تحمل أعباء فوق طاقته. ولعل موجات اللجوء المتتالية إلى الأردن من الدول المجاورة، تدلل على ذلك بوضوح (UNICEF, 2013)، ناهيك عن آثار العولمة والأزمات الاقتصادية العالمية، وبالتالي فإن الأردن يواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة؛ كالفقر والبطالة وعمالة الأطفال (UNDP, 2013; ILO, 2014). يضاف إلى ذلك المشاكل المتعلقة بعجز الموازنة الدائم، والدين الخارجي، وغير ذلك من الصعوبات والعقبات (IMF, 2012). لذلك فقد أدرك الأردن مبكراً إشكالية شح الموارد الطبيعية والمالية، والعقبات الاقتصادية التي تواجهها؛ لذا عمل على استثمار المتاح له من الموارد، وتحديد المورد الرئيس لديه وهو المورد البشري، (وزارة التخطيط، 2009) باعتباره مورداً متجدداً لا ينضب.

وغني عن القول، إن التركيز على رأس المال البشري في غاية الضرورة، ولكننا نعتقد أنه لا بد أيضاً من التركيز على رأس المال الاجتماعي؛ فإذا كانت أهمية رأس المال البشري تكمن في أنه يتكون في الأفراد من خلال إعدادهم وتعليمهم، فإن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يقدم إضافة نوعية باعتباره يركز على ما بين هؤلاء الناس، بما يتضمنه من انسياب المعلومات وتبادلها ونشرها بين جماعات المصالح والشبكات الاجتماعية وكل أشكال العلاقات، وبالتالي فإنه الصمغ أو الرابط الذي يربط الصيغ المختلفة من الرأسمال البشري؛ لذلك فإن استثمار رأس

المال الاجتماعي باعتباره من الموارد الهامة في الأردن، يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة في الأردن، نظراً لأن رأس المال الاجتماعي يعتبر محركاً لموارد الأفراد والمجتمع (Hawkins & Maurer, 2012)؛ إذ إن ما ينتج عن استثمار رأس المال البشري والاجتماعي يصب في تحسين أوضاع الناس الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وكذلك توفير رعاية صحية مميزة للأطفال، بل ويؤدي إلى تحسين أداء الحكومات (OECD, 2001).

وبالرغم من أن الأحداث العالمية والإقليمية أثرت بشكل سلبي على بنية ووظيفة المجتمع الأردني، إلا أنه يمكن القول: إن بنية المجتمع الأردني ذات الصبغة العربية والإسلامية، لا زالت تتمتع بمقومات إيجابية، يمكن أن تساعده في إعادة بناء وتقوية رأس المال الاجتماعي فيه، مثل القيم والعادات الاجتماعية، والروابط الأسرية، والعشيرة (Al-kafawin, 2002). وبالتالي فإن مفهوم رأس المال الاجتماعي (الثقة وشبكة العلاقات الاجتماعية والمنظمات التطوعية) من حيث المعنى والمضمون ليس غريباً على المجتمع الأردني؛ فهو موجود في ثقافته. فالروابط الاجتماعية والتآلف بين أبناء المجتمع، والمسؤولية المشتركة، ومفهوم الجماعة، والزواج والمصاهرة، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والعلاقة بين الآباء والأبناء، وصلة الأرحام، والعلاقة بين الجيران، كل هذه من مكونات المجتمعات العربية والإسلامية، ومن ضمنها المجتمع الأردني. وتعتبر هذه المقومات من المكونات الأساسية لرأس المال الاجتماعي (Fukuyama, 2001).

ونظراً لأن الثقافة السائدة في المجتمع الأردني هي الثقافة العربية والإسلامية، فإن هذه المكونات تساعد في إعادة إحياء وبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيزه في الأردن، انطلاقاً من أهميته (كرأس مال) و(اجتماعي). ويتطلب الأمر العمل بشكل مخطط لتعزيز كافة مكونات رأس المال الاجتماعي، والتي تشمل عدة عناصر متكاملة، من أهمها: بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل الجيرة والأصدقاء والنوادي ومؤسسات المجتمع المدني؛ ومجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتكون في إطار هذا البناء، وتقوم على ثقة متبادلة والتزام بما تفرضه العضوية في هذه الجماعات من واجبات؛ وفائض من الموارد الفيزيائية والبشرية التي يمتلكها أفراد الجماعة الأفراد المنظمين للجماعة طوعياً؛ ومجموعة الأهداف التي تسعى الجماعة لتحقيقها وترتبط بأهداف المجتمع (عبدالحميد، 2010). وعموماً يمكن القول: إن التغيرات التي تحصل في العالم، ومن ضمنه الأردن، ستجعل موضوع رأس المال الاجتماعي من المواضيع التي ستحتل أولوية قصوى لدى كثير من الدول في الحاضر والمستقبل، وبالتالي ستبرز أهمية كافة المهن والتخصصات في ترجمة ذلك على أرض الواقع، ومن ضمنها مهنة الخدمة الاجتماعية (Catts & Ozaga, 2005).

لقد اصطبغت الخدمة الاجتماعية لفترات طويلة في تدريسيها وممارستها المهنية في معظم البلدان العربية؛ بالأساليب التقليدية (خدمة فرد، جماعة، تنظيم مجتمع)، والتي ربما كانت مناسبة لتلك الفترة. إلا أن تغير الحياة وتعقدها وظهور مشكلات جديدة في النوع والدرجة، تطلب تطوير أدبيات الخدمة الاجتماعية وأساليب عملها ومجالات اهتمامها؛ إذ تطور مفهوم الخدمة

الاجتماعية عالميا بشكل ملموس، فتكاد تجمع أدبياتها على أنها مهنة تعنى بالدرجة الأولى بالإنسان، وأنها تهتم بالتفاعل بين الأشخاص وبيئاتهم الاجتماعية التي تؤثر في قدرتهم على تحقيق أهدافهم في الحياة، وتخفيف مشاكلهم واستثمار إمكانياتهم، وتخفيف من الأهم، كما أنها تعمل على تعزيز قدرات الناس، وربط الأشخاص بالأنساق التي تقدم لهم الخدمات والموارد والفرص، وتعزيز قدرة أداء هذه الأنساق بفاعلية وكفاءة وإنسانية، بالإضافة للمساهمة في تنمية المجتمعات، ورسم السياسات الاجتماعية (IFSW, 2014).

ولعل من بين مظاهر تطور الخدمة الاجتماعية عالميا، ما أطلق عليه "الممارسة العامة"؛ إذ يختلف هذا الاتجاه عن النمط التقليدي للخدمة الاجتماعية. وقد عُرفت الممارسة العامة بأنها "إطار للعمل يتضمن تقدير كل من الأخصائي الاجتماعي والعميل للموقف؛ لتحديد النسق الذي يجب أن يوجه إليه الاهتمام، وتركيز الجهود لتحقيق التغيير المطلوب فيه، إذ ينصبّ تركيز الاهتمام على الفرد أو الأسرة أو الجماعة الصغيرة أو المنظمة أو المجتمع المحلي" (Ashman & Hull, 1993).

ومن أهم خصائص هذا الاتجاه أنه اتجاه تطبيقي يحدد خطوات التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي، ويمنحه الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب علاجية مع مشكلات العملاء بغض النظر عن النظرية أو الاتجاه الذي تنتمي إليه هذه الأساليب. ويعتمد نموذج الممارسة العامة على مفاهيم العديد من النظريات، منها النظرية العامة للأنساق، والمنظور الأيكولوجي، وخاصة فيما يتعلق بتفسير مشكلات العملاء في ضوء العلاقة التبادلية والتكاملية بين الأنساق وبعضها، وبينها وبين البيئة التي تعيش فيها. وتعتبر الممارسة العامة أسلوبا عاما وشاملا لوصف وتفسير المشكلات على أي مستوى. هذا وتؤكد الممارسة العامة على أهمية التعامل مع العميل والبيئة التي يعيش فيها من أجل تفهم التأثير المتبادل والتفاعل المستمر وكيفية تعديل هذه التفاعلات من أجل التغيير المطلوب (سليمان وآخرون، 2005). ولذلك نرى أنه من المناسب لمهنة الخدمة الاجتماعية في الأردن، تبني هذا الاتجاه مع ضرورة التأصيل للمهنة لتتلاءم بشكل عام مع ثقافة المجتمع الأردني وظروفه ومشكلاته باعتباره جزءاً من العالم العربي والإسلامي.

المنهج المستخدم

نظرا لأن هذه الدراسة تسعى لمعرفة آراء ووجهات نظر الطلبة في موضوع رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالخدمة الاجتماعية، ومعرفة آرائهم حول أساليب التدريس والتدريب، وكذلك تحليل محتويات مساقات الخدمة الاجتماعية، وحيث إن ذلك يتطلب فهما متعمقا؛ فقد استخدم المنهج النوعي (Qualitative) باعتباره منهجا يساعد للوصول إلى آراء ومعتقدات واتجاهات المشاركين بعمق وحرية (Berg, 2001; Given, 2008; Moriarty, 2011). وقد تم التوصل للمعلومات من خلال مناقشات متعمقة مع المجموعات البؤرية، إذ تم تشكيل أربع مجموعات بؤرية شارك فيها أربعون طالبا وطالبة من مستوى البكالوريوس/ السنة الرابعة؛ إذ تم شرح موضوع الدراسة للمشاركين، وتحديد أهدافها، وإعداد دليل المناقشة، وإثارة التساؤلات، ودعم التفاعل فيما بينهم، ومن ثم تسجيل الملاحظات وتحليلها. كما تم استخدام تحليل المحتوى

للمساقات التي تدرس لطلبة الخدمة الاجتماعية في الجامعة الأردنية (المتعلقة بطرق الخدمة الاجتماعية ومجالاتها، والسياسة والتخطيط، وكذلك المواد الأخرى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والإنسانية والبشرية...إلخ).

مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة في طلبة الخدمة الاجتماعية في الجامعة الأردنية (مستوى سنة رابعة)، ونظرا لأن البحث استخدم المنهج النوعي؛ فقد حرص الباحث على اختيار العينة من الطلبة الذين يمكن لهم أن يثروا الدراسة. ولذلك ارتأى الباحث أن العينة الأنسب لهذه الغاية هي العينة القصدية (Purposeful Sampling). حيث تم اختيار (40) طالبا وطالبة، وقد روعي في اختيارهم أن يكونوا في السنة الدراسية الأخيرة؛ لضمان أن يكونوا قد أنهوا أو شارفوا على إنهاء معظم المساقات الدراسية، كما أنهم مارسوا التدريب الميداني.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا: آراء الطلبة حول مفهوم رأس المال الاجتماعي

لقد كان محور النقاش الأول يدور حول مفهوم الطلبة لرأس المال الاجتماعي؛ إذ تبين بوضوح أن جميع الطلبة المشاركين في الدراسة ليسوا على علم بالمصطلح، ولدى الاستفسار منهم عما يعتقدون بالمقصود برأس المال الاجتماعي، أشار الغالبية (70%) إلى الجانب البشري؛ أي اعتبروه مرادفا للموارد البشرية "الرأسمال الاجتماعي هو المورد البشري". وعند الاستفسار عما اذا كانت مساقاتهم أو محاضراتهم تضمنت أي معلومات عن رأس المال الاجتماعي تحديدا، أكدوا جميعا أنهم لم يتلقوا أي معلومات عنه "لا تتضمن لا المساقات ولا المحاضرات أي شيء عن رأس المال الاجتماعي". كما اتضح من خلال تحليل المساقات التي تدرس لطلبة الخدمة الاجتماعية، أنها لا تتضمن مواضيع ذات علاقة برأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن الطلبة لم يتلقوا أي معلومات بشكل مباشر أو غير مباشر عن رأس المال الاجتماعي، أو علاقته بالخدمة الاجتماعية، في حين أن المقررات تتضمن معلومات عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتنمية الإنسانية والمفردات المرتبطة بها.

وعند بيان وشرح أهم مقومات مفهوم رأس المال الاجتماعي لهم ومناقشتهم فيها (شبكة العلاقات، الثقة، المعايير...إلخ)؛ كانت إجاباتهم بالمجمل أنهم على علم بهذه المصطلحات (كمصطلحات منفردة) أي كمصطلحات من ضمن مفردات اللغة، وليس باعتبارها مفاهيم مترابطة (طبعاً نعرف هذه الكلمات، ولكن لا ندري ما علاقتها بمصطلح رأس المال الاجتماعي). ولدى مناقشتهم حول رأيهم في مدى توفر هذه المقومات في المجتمع الأردني، أشاروا إلى أنها كمفاهيم معروفة وممارسة في المجتمع الأردني، وأنها من مكونات المجتمع الأردني، خصوصا في البادية والأرياف والمناطق الشعبية، وينسب متفاوتة، إذ أشارت معظم آراء المشاركين (75%) بأن المجتمع الأردني يتصف بتماسك العائلة والعشيرة والجيرة، وبالتالي تماسك المجتمعات المحلية، وهو الأمر الذي يؤدي للتعاون والتماسك (إن طبيعة

المجتمع الأردني متماسك ومتكاتف). (العلاقات بين الناس قوية وخصوصا في القرى والأحياء الشعبية). لكن هناك من الطلبة المشاركين من أبدى رأيا مغايرا؛ فقد رأى بعض الطلبة المشاركين (20%) أن الأسرة الأردنية والمجتمع الأردني وقيم التعاون والمشاركة، كانت موجودة بقوة، ولكن الوضع قد تغير في السنوات الأخيرة، ولم تعد بالقوة نفسها والانتشار (إن المجتمع الأردني قد تغير... الزملاء يتحدثون عن تاريخ مضى... الوضع اختلف... الآن... هناك أنانية وفردية وعنف)، ودلوا على وجهة نظرهم بالإشارة لبعض الأحداث الأخيرة التي حدثت في الأردن (الخلافاً بين العائلات والعشائر والتي وصل بعضها للقتل) (في كل يوم نسمع عمليات قتل) (العنف أصبح سمة من سمات المجتمع). في حين أشار بعض المشاركين إلى إشكالية تعدد الانتماءات في المجتمع الأردني وتعارضها أحيانا (بين الأسرة والعشيرة والعائلة والمجتمع الأصغر والأكبر). أي أن الطلبة المشاركين في الدراسة ركزوا على أنه وإن كانت الخصائص الإيجابية لا زالت موجودة في المجتمع الأردني؛ إلا أنها ليست بالقوة التي تشكل رأس مال اجتماعي قوي.

وعند مناقشتهم في رأيهم حول العقبات التي تواجه تكوين رأس المال الاجتماعي في الأردن، أشاروا إلى عدد من المشكلات والإشكاليات التي تواجه المجتمع الأردني (العصبية، البطالة، المخدرات، الفقر، الفساد... إلخ). ولدى سؤالهم حول أهم هذه العقبات ذات الصلة ببناء رأس المال الاجتماعي من وجهة نظرهم، أشار أغلبهم (90%) إلى انتشار الفساد، وكذلك الوساطة بجوانبها السلبية، واعتبارها من عوامل تفكك الروابط الاجتماعية والإحساس بالظلم (إن الفساد يؤدي للإحباط واليأس) (الوساطة تجعلك قليل الانتماء). وتأسيسا على ما سبق فإنهم يرون أن (الثقة) مفقودة سواء بين الأفراد أو المواطنين وبين المؤسسات الحكومية، علماً بأن الثقة تعتبر من أهم مقومات رأس المال الاجتماعي (إن أحدا لا يثق بالحكومات). كما أشار بعض الطلبة إلى أن العلاقة بين الناس قد تغيرت سلبيا (الناس تغيروا... وليس من المنطق أن نتق بأحد... كل إنسان يبحث عن مصلحته الخاصة). أما فيما يتعلق برأيهم في مدى ثقهم بالأشخاص المنتخبين، مثل (النواب وأعضاء البلديات، ومجالس واتحادات الطلبة) فلم يختلف الأمر كثيرا؛ إذ أشار أغلب المشاركين إلى أنه ليس لديهم قناعة بنزاهة الانتخابات بشكل عام، وأشار بعضهم إلى أنه حتى النواب المنتخبون (يبحثون عن مصالحهم الشخصية... وفي أحسن الأحوال مصالح الأقارب والمعارف).

وعن مدى مشاركة الطلبة في أي من المنظمات السياسية أو الشبابية أو الخيرية باعتبارها من مقومات رأس المال الاجتماعي، فقد تبين ألا أحد من الطلبة مشارك حاليا أو سبق له أن شارك في أي منظمة تطوعية، أو انتسب إلى حزب أو جمعية سياسية (الجمعيات الخيرية هي جهوية وفتوية وليست خيرية) (نحن لا يوجد لدينا أصلا أحزاب سياسية). ولدى الاستفسار عن أسباب ذلك، أشار معظمهم إلى "أنه ليس لدينا ثقافة التطوع المنظم، وأن العمل التطوعي ليس جذابا في الأردن"، وعلق بعضهم بأن المنظمات التطوعية في الأردن (شخصية أو أقارب أو عشيرة أو عائلة، إنها مضافات عائلية ليست أكثر) (لا يوجد أصلا لدينا أحزاب سياسية)؛ وبالتالي فإن العزوف عن المشاركة في الأنشطة المجتمعية، يعكس ضعف الثقة بين مكونات

المجتمع. وعموماً يمكن القول: إن الغالبية العظمى من المشاركين يرون أنه بالرغم من أن المجتمع الأردني لا زال متماسكاً، ولا زالت الأسرة تقوم بدور إلى حد ما، وأنه مجتمع عائلي أو قبلي أو عشائري (وهي علامات تماسك)؛ إلا أنهم يرون في الوقت نفسه أن المجتمع الأردني ليس متطابقاً؛ فهناك اختلافات بين الجماعات والمجتمعات المحلية، وكذلك تراجع في دور الأسرة، وبشكل عام فإن الرأي الغالب لديهم، هو أن المجتمع الأردني بكل مكوناته قد تغير كثيراً وبشكل سلبي.

إن النظرة الفاحصة والناقدة لما أبداه الطلبة، ومعايشة الواقع الأردني، لا يمكنها تجاهل حقيقة ماثلة للعيان، وهي أن هناك تغيرات حصلت في السنوات الأخيرة في معظم المجتمعات العربية، ومن بينها المجتمع الأردني، طالت البناءات الاقتصادية والاجتماعية والوظائف المجتمعية، والقيم والمعايير والعادات والتقاليد، وكذلك الاتجاهات الفكرية والعلاقات الاجتماعية، والتي تظهر جلياً من خلال السلوك الفردي والجمعي اليومي.

إن أحدًا لا يستطيع القول -وليس ذلك مطلوباً- إن بناء الفرد والأسرة والعلاقات الاجتماعية، وكذلك مفهوم الجيرة والعشيرة والقبيلة والعائلة في الأردن، لا زالت على الوضع الذي كانت عليها قبل سنوات؛ وبالتالي فإن النقاش الجاد ليس حول حصول التغييرات في الأردن، فالتغير سنة الحياة، وهو أمر حتمي، ولكن القضية تتعلق باتجاه التغير وآثاره السلبية، إذ إن المتتبع لأحوال المجتمع الأردني، يلحظ نمطاً جديداً من السلوكيات التي تعتبر غريبة إلى حد كبير على المجتمع الأردني.

إن تغير القيم والعادات والثقافات والسلوكيات، يحدث بشكل طبيعي وتلقائي نتيجة تغير الظروف والشروط التي يعيش فيها الإنسان (أحمد، 2011)، ولكن النقاش يدور حول ما يرافق أو ينتج عن هذه التغيرات، والذي يتمثل في انتشار كثير من العادات السلبية، واهتزاز القيم واختلاف المعايير؛ وبالتالي بروز اتجاهات وسلوكيات اجتماعية توصف بأنها غريبة عن المجتمع الأردني وثقافته، كما يلاحظ انتشار مشاكل وظواهر جديدة في المجتمع الأردني من مثل المخدرات والعنف بكل أنواعه، وكذلك شيوع الفردية والأنانية، ناهيك عن البطالة والفقر وعمالة الأطفال وغيرها من المشكلات (UNDP, 2013; UNICEF, 2013)، بل إن بعض الظواهر والسلوكيات السلبية، أصبحت أقرب للمأسسة، ولعل أكبر دليل على ذلك انتشار الوساطة والمحسوبية بشكل لافت (Al-kafawin, 2002)، وربما كان من السائد في الأردن ما يمكن تسميته "بالوساطة" والتي تعني بأبسط معانيها قيام أشخاص لهم مكانة خاصة بمساعدة الآخرين في حل مشاكلهم أو الحصول على حقوقهم؛ لعدم قدرتهم على ذلك بقدراتهم الشخصية، ويتم الأمر دون مخالفة للتشريعات أو الاعتداء على حقوق الآخرين؛ وبالتالي كانت تشكل مقوماً أساسياً من مقومات رأس المال الاجتماعي. لتتحول إلى "واسطة" تتم من خلال قيام أشخاص متنفذين أو أصحاب نفوذ بالحصول على مكاسب لهم أو لغيرهم (معارف، أقارب... مصالح مشتركة) دون وجه حق؛ ولذلك تعتبر نوعاً من أنواع الفساد والاعتداء على حقوق الآخرين بمخالفة واضحة وصريحة للتشريعات.

لقد بات من المعلوم في الأردن أن "الواسطة والمحسوبية" تكاد تكون أقرب إلى ثقافة عامة، وتُمارس بأساليب متعددة، ولا شك أن هناك محاولات رسمية كثيرة قد بُذلت لمكافحة الواسطة والمحسوبية من مثل إنشاء المؤسسات وسن القوانين، إلا أن الواسطة والمحسوبية لا زالت قائمة. وقد يعود الأمر لأسباب كثيرة، ربما أهمها أن الواسطة أصبحت ثقافة سائدة، وعادة ما يتم تبريرها بمبررات كثيرة. ومن الملاحظ أن المشاركين في الدراسة، قد شددوا في نقاشاتهم على الواسطة باعتبارها آفة، ولا شك أن الإشكاليات الناجمة عن الواسطة والمحسوبية كثيرة؛ فهي في البداية تُخل بالعقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، بحيث تجعل وسيطا بين المواطن ووطنه ومؤسساته؛ وبالتالي يصبح الولاء أو التقدير للأشخاص الذين يقومون بالواسطة، وليس لمؤسسات الدولة، كما أن ذلك قد يُشعر أولئك الذين لا واسطة لديهم بالظلم واليأس والإحباط، وربما الإحساس بالعدمية وانعدام الحافز للعمل والعطاء.

إن هذه الدراسة تناولت قضية الواسطة والمحسوبية؛ لأن المشاركين ركزوا عليها من ناحية، ولأن لها علاقة بفقدان أو ضعف الثقة؛ وبالتالي انحسار رأس المال الاجتماعي.

إن الواسطة والمحسوبية وعدم العدالة، تؤدي لفقدان الثقة بالآخر (الأشخاص والمنظمات والحكومات) وكذلك سوء العلاقات بين مكونات الدولة، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على شبكة العلاقات الاجتماعية؛ مما يؤدي إلى ضعف وربما تلاشي رأس المال الاجتماعي؛ إذ تعتبر الثقة نواة رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع، بل وتستخدم الثقة في أغلب الأحيان كمؤشر على وجود رأس مال اجتماعي؛ لأن رصيد أي مجتمع من رأس المال الاجتماعي هو نتيجة تغلغل الثقة فيه أو في بعض قطاعاته على أقل تقدير (حمد، 2015)؛ وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي هو أحد الأصول التي يتم إنتاجها عندما يتعامل الأفراد فيما بينهم ويخلقون علاقات الثقة والتفاهم المشترك (Kiptot & Steven, 2014)، بل وأشار بعضهم إلى أن رفاهية أي مجتمع وقدرته على التنافس، تتوقف على سمة ثقافية، هي مستوى الثقة المتوافر داخله (فوكوياما، 1998)؛ وبالتالي فإن انعدام الثقة بين الناس يؤدي إلى تحلل المجتمع، أو فقدان تكامله؛ لأن المجتمعات تعتمد وظيفيا على عدد كبير من التعهدات والترتيبات التي لا يستطيع الفرد وحده إنجازها (زايد، 2006)؛ إذ إن رأس المال الاجتماعي هو مُحصلة للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد (Loury, 1977; Coleman, 1988). وبالرغم من أن تقارير دولية أشارت إلى أن وضع الأردن من حيث مؤشرات الفساد أفضل من كثير من الدول، (وزارة تطوير القطاع العام، 2015) إلا أن الناس بشكل عام يرون أن الواسطة والمحسوبية تزداد في المجتمع الأردني.

ثانيا: آراء الطلبة حول الخدمة الاجتماعية وأساليب تدريسها

لقد بات من الواضح أن تطورا عالميا قد حصل في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتأهيلهم، وقد عملت الجهات الدولية المعنية بالخدمة الاجتماعية ومعاهد إعداد الأخصائيين الاجتماعيين على وضع أهداف لتعليم الخدمة، بحيث يتم تزويد الدارسين بالمعارف والنظريات المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام، وكيفية الاستفادة منها في الخدمة الاجتماعية،

وبالمعارف ذات الصلة بالخدمة الاجتماعية الأساسية، ونظرياتها ونماذج الممارسة المهنية، والمبادئ والقيم الأخلاقية للمهنة والتي يجب على الأخصائيين الالتزام بها، وكذلك المهارات اللازمة للممارسة المهنية، ومهارات البحث العلمي (سليمان وآخرون، 2005). مع التركيز على أن يتم ذلك بأحدث الوسائل التعليمية والتدريب الميداني، واستخدام مهارات التفكير الناقد والإبداعي، ومراعاة ظروف البلد التي تمارس فيها المهنة.

لقد أشار معظم الطلبة إلى أنهم يتلقون كمًا كبيرًا من المعلومات في شتى مجالات المعرفة، وقد كان رأي الأغلبية أن معظم هذه المعلومات كثيرة (من ناحية المعارف والمعلومات، فهي كثيرة جدا)، في حين أشار آخرون إلى أن بعض المعلومات أو المواد لا علاقة لها بالخدمة الاجتماعية، وأنهم غير مقتنعين بها (نحن ندرس أشياء لا علاقة لها بالخدمة الاجتماعية). ويرى بعض الطلبة أنه يجب أن تكون المعلومات مناسبة للتخصص ولا داعي للحشو (من الأفضل لو تم التركيز على مواد ذات علاقة بالتخصص). وفي المجمل فإن الطلبة يرون أنهم يدرسون مواد كثيرة، ولكنها لا تساعد على تكوين مهارات، كما أن هناك تكرارًا في المعلومات، وأن هناك تناقضا وتكرارًا في بعض الأحيان (أحيانا تختلف المسميات، ولكن المواضيع واحدة، مثل مناهج البحث وتصميم البحث). كما تمت الإشارة إلى أن معظم المواد جافة (بصراحة هناك جفاف في بعض المواد).

وبخصوص أساليب التدريس في الجامعة، فقد أشار معظم الطلبة (95%) إلى أن غالبية المواد تدرس بشكل تقليدي (الحفظ والتلقين) (نحن نحفظ كأننا في مدرسة)، وأن ما يرسخ منها قليل جدا، مع بعض الاستثناءات؛ إذ إن هنالك بعض المواد تدرس بطريقة جيدة (هناك بعض المواد مستحيل أن تتساها؛ لأنها تدرس بشكل صحيح). كما أشار الطلبة إلى أنه نادرا ما يتم استخدام أساليب العصف الذهني أو التفكير الناقد في التدريس (معظم المحاضرات لا يستخدم فيها أي نوع من أنواع المناقشات التي تعزز مهارات التفكير أو التحليل)، وأن التركيز على الكم "التركيز على الكم، وليس النوع في التدريس أو الامتحانات". وبخصوص التدريب الميداني باعتباره من الأركان الهامة في عملية إعداد الأخصائيين الاجتماعيين، فقد تمت مناقشتهم في مدى إسهام التدريب الميداني في صقل شخصياتهم، وما المهارات التي يكتسبونها من خلال التدريب الميداني؛ لقد أشار معظم المشاركين (90%) إلى عدم استفادتهم من التدريب الميداني على الإطلاق (التدريب الميداني روتيني... لا يشكل أية إضافة لنا). في حين أشار عدد قليل منهم (أربعة مشاركين) إلى أنهم يتعرفون من خلاله على بعض المؤسسات والممارسات المهنية، لكنه لا يصلح شخصياتهم، كما أشار بعضهم إلى أنهم لا يشعرون "بأن للأخصائي الاجتماعي هوية تميزه عن غيره".

من الواضح أن الطلبة يرون أن أساليب التدريس لا زالت تقليدية، كما أن التدريب الميداني يتم بشكل روتيني ولا يشكل أي إضافة لهم، والخبرة الميدانية تؤكد ما ذهب إليه الطلبة. الأمر الذي أثار سلبا على إعداد الطلبة مهنيًا؛ مما أدى إلى نقص في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين بشكل جيد، وعدم قدرة كثير من الأخصائيين الاجتماعيين على ممارسة المهنة بكفاءة وفاعلية، سواء فيما يتعلق بامتلاكهم لمهارات الخدمة الاجتماعية وممارستها، أو فهم قيم

وأخلاقيات المهنة وتطبيقها، وكذلك نقص القدرة على البحث العلمي الجاد. الأمر الذي أثار سلباً عن المهنة؛ وبالتالي قلل من القناعة بها لدى الآخرين، بل وربما أدى ذلك كله إلى توليد الإحساس بالغربة لدى الأخصائيين الاجتماعيين.

نخلص مما سبق إلى أنه بالرغم من أن بدايات الخدمة الاجتماعية في الأردن تعود إلى منتصف الستينيات، وانتشار تعليم الخدمة الاجتماعية في كثير من الجامعات، إلا أنه يلاحظ من خلال استجابات الطلبة المشاركين في الدراسة، وتأييدها الخبرة الميدانية ما يلي:

1. لا زالت أدبيات الخدمة الاجتماعية تتصف بالعمومية والتداخل مع تخصصات أخرى، الأمر الذي نتج عنه أن تكون مفاهيم الخدمة الاجتماعية رخوة أو هلامية، ويصعب التمييز بينها وبين مفاهيم تخصصات أخرى. وقد تبدو المشكلة عالمية، ولكن ربما تتفاقم على الصعيد المحلي؛ إذ إن الجهود المبذولة محلياً لتوطين أو تأصيل المهنة متواضعة جداً؛ لذلك ومع الإدراك أن مهنة الخدمة الاجتماعية عالمية، إلا أنه من المفترض أن تتم مراجعتها والتأكد من ملاءمتها لثقافة واحتياجات المجتمع الأردني وظروفه ومشكلاته باعتباره جزءاً من العالم العربي والإسلامي.

2. إن الخدمة الاجتماعية في الأردن، تفتقد إلى الهوية المهنية التي تميزها عن غيرها من المهن الأخرى، وتعطيها اعترافاً رسمياً ومجتمعياً، انطلاقاً من القناعة بها وإيماناً بأهميتها؛ لذلك لم تحظ المهنة بالاهتمام الرسمي والمجتمعي، الأمر الذي أثار سلباً في قدرتها على الانخراط في مجالات عمل أوسع (منظمات المجتمع المدني، القطاع التطوعي... القطاع الخاص إلخ)

3. لا زالت الخدمة الاجتماعية تدرس بشكل تقليدي، إذ إن السمة الغالبة في التدريس، التلقين وعدم استخدام الأساليب المتطورة؛ كالعصف الذهني والتفكير الناقد والتحليلي. كما أن المناهج لم تواكب التطور في أدبيات الخدمة الاجتماعية عالمياً ولا ظروف وخصوصية المجتمع الأردني. يضاف إلى ذلك ضعف برامج التدريب الميداني؛ مما أثار سلباً على نوعية وكفاءة الخريجين؛ وبالتالي لم تحظ المهنة بالاعتراف الرسمي من الجهات ذات العلاقة بالعمل الاجتماعي.

4. ربما كنتيجة لما سبق، لا يزال دور الأخصائيين الاجتماعيين يأخذ البعد التقليدي (الفردية) وليس على مستوى تنظيم المجتمع، والعمل مع المنظمات، أو على مستوى السياسات الاجتماعية، كما أن الأبحاث النوعية الجادة التي يمكن أن تسهم في تطوير المهنة لا زالت شحيحة.

ثالثاً: الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في الأردن (الواقع والرؤية)

لقد أشارت نتائج الدراسة بوضوح إلى أن مصطلح رأس المال الاجتماعي ومفهومه، ليس معلوماً لدى الطلبة، كما أنه ليس موجوداً في مساقات الخدمة الاجتماعية. كما تبين من خلال مناقشة الطلبة المشاركين في الدراسة بمقومات أو مكونات رأس المال الاجتماعي (الالتزامات

الأخلاقية والمعايير والقيم الاجتماعية وخاصة الثقة؛ والشبكات الاجتماعية خاصة الجمعيات التطوعية (Putnam, 2000)؛ أن هذه المصطلحات مألوفة لديهم، وأنهم على علم بها، ولكن كمصطلحات منعزلة عن بعضها، وليس باعتبارها مكونات رأس المال الاجتماعي، وأنهم لم يربطوا بينها وبين الخدمة الاجتماعية. وبالرغم من ذلك، فقد أبدوا انطباعات إيجابية حولها، كما أنهم يعتقدون أن هذه المفاهيم موجودة في ثقافتنا ومجتمعاتنا حتى وإن خَفَّتْ أحياناً، بل وتمارس في الحياة العامة، وبشكل فردي وتلقائي، وليس بشكل منظم. والمحصلة أنه ليس هناك أي ربط بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في الإعداد الأكاديمي للطلبة، سواء من خلال المساقات أو التدريب الميداني. كما أن معظم المشاركين، أشاروا إلى أنهم لم يلمسوا ميدانياً (خلال التدريب الميداني) أي اهتمام أو حتى إشارة لموضوع رأس المال الاجتماعي من قبل العاملين في الميدان.

ولكن من الملاحظ أن المشاركين في الدراسة، وبعد مناقشتهم في مقومات رأس المال الاجتماعي، أبدوا اهتماماً بالموضوع، بل وأبدوا قناعتهم بأنه من الضروري التركيز على رأس المال الاجتماعي في دراستهم وممارستهم العملية "نحن نعتقد أن كل عمل الخدمة الاجتماعية يعتمد على رأس المال الاجتماعي". كما أشار أحد المشاركين "إلى الثقة باعتبارها الجسر الذي تقوم عليه العلاقة المهنية والتي تعتبر الأساس في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية".

عموماً إن نتائج الدراسة المتعلقة بهذا الجانب تتفق مع ما أشارت إليه بعض الأدبيات من أن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، لم تحظ بالاهتمام اللازم؛ إذ أشار كُنَّاب غربيون إلى أنه وبالرغم من استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي من قبل كثير من التخصصات؛ مثل علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد وعلم النفس والصحة، إلا أنه لم يُستخدم بالقدر نفسه من قبل الخدمة الاجتماعية، سواء على الصعيد النظري أو في الممارسة المهنية (Muhkeerjee, 2007; Kawachi et al., 1997). لقد أجمع المشاركون في الدراسة على أنه يُفترض بالخدمة الاجتماعية أن تنظر إلى رأس المال الاجتماعي باعتباره مورداً من موارد المجتمع، وتستخدمه في ممارستها المهنية مع الأفراد والجماعات والمؤسسات.

لذلك، فإن هذه الدراسة انطلقت من القناعة بأن هناك إمكانية، بل وضرورة للاستفادة من رأس المال الاجتماعي في البناء المعرفي والممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الأردن، على اعتبار أن ذلك يُشكل إضافة لهذه المهنة، سواء على الصعيد النظري أو العملي (Hawkins & Maurer, 2012)؛ فقد بات من المعلوم أن مهنة الخدمة الاجتماعية، قد تجاوزت في كثير من دول العالم الأساليب التقليدية القائمة على الرعاية والإحسان، أو الاقتصار على تقديم الخدمات الفردية، لتنتقل إلى مهنة إنسانية تقوم على المعرفة والمهارات والأخلاقيات، وتعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتسعى لتمكين الإنسان والدفاع عن حقوقه، ومساعدة المهمشين وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وبالتالي تسعى لتحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع (IFSW, 2002). وهو الأمر الذي جعلنا على ثقة بأن الخدمة الاجتماعية في الأردن، مطالبة بتطوير أديباتها وأساليب ممارستها، وتوسيع مجالات عملها بالاستفادة من التطورات

العالمية، وخبرات الممارسة، وتطور نظريات العلوم الإنسانية، وبما يتواءم مع الاحتياجات الإنسانية المتجددة، مع مراعاة خصوصية المجتمع الأردني.

رابعاً: نحو خدمة اجتماعية برأس مال اجتماعي: تصور مقترح

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، واستعراض الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، فقد بات من الواضح أن الأردن قد تأثر بالأحداث العالمية والإقليمية؛ مما أدى إلى حدوث تغييرات كثيرة طالت المجتمع الأردني كأفراد وأسر وثقافة وعادات وقيم، كما ازدادت معدلات الفقر والبطالة والجريمة، وتفشت الوساطة والمحسوبية، وانتشرت الفردية وضعت الروابط الاجتماعية، وتراجعت اللحمة المجتمعية، بالإضافة إلى تأثير الأحداث الجارية على الوضع الديموغرافي؛ إذ يُلاحظ في التعداد الأخير للسكان أن ما نسبته 30% من سكان الأردن ليسوا أردنيين (الإحصاءات العامة، 2016)، وفي الوقت نفسه فإن الخدمة الاجتماعية في الأردن لا زالت تعاني من جمود؛ إذ إنها لم تواكب تلك المتغيرات العالمية والمحلية، الأمر الذي يدعونا للقول: إن الخدمة الاجتماعية في الأردن في أزمة، وقد لا يبدو الأمر غريباً؛ لأن مهنة الخدمة الاجتماعية في كثير من الدول النامية لا زالت تُمارس بشكل تقليدي، ولا تقوم إلا بالقليل مما يُفترض أن تقوم به لمواجهة التحديات والمشكلات المستجدة التي تواجه المجتمعات التي تعمل معها (Rwomire & Radthlhokwa, 1996).

لذلك، فإن مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وفي ضوء محدودية الموارد الطبيعية في الأردن؛ تتطلب البحث عن آليات مبتكرة للتعامل مع قضايا المجتمع (Jones & Truell, 2012)، ولعل من بينها العمل على استثمار كافة الموارد والإمكانيات المتاحة، وتلك التي يمكن إتاحتها، ومن ضمنها مورد رأس المال الاجتماعي. ومن هنا يأتي هذا التصور، والذي يرى ضرورة استثمار الخدمة الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي في أدبياتها ونظرياتها وممارستها.

ينطلق هذا التصور من أن رأس المال الاجتماعي يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي التي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك، والتي من خلالها يمكن الإسهام في تحقيق التطور داخل المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات؛ لأن الجماعات التي لديها رأس مال اجتماعي أقوى، تكون قادرة على الإنجاز بشكل أكبر (بوتنام، 2006)؛ إذ إن مردود استثمار رأس المال الاجتماعي ينعكس على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات (السروجي، 2009) كما أن المجتمع الذي يعاني عجزاً في رأس المال الاجتماعي، يعاني عجزاً في كل المجالات، بل وأصبح يُنظر لرأس المال الاجتماعي كخلاص لتحقيق ما لم يتحقق من خلال المداخل الأخرى (حمد، 2015)، حتى إن بعض الكُتّاب ذهبوا لما هو أبعد من ذلك؛ لاعتبار أن رأس المال الاجتماعي يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والبشرية والديموقراطية والسياسية (نصار وهلال، 2007)، بل إن أحد علماء الاجتماع وصف رأس المال الاجتماعي بأنه الشافي من الأمراض المتعددة التي تعاني منها المجتمعات (Portes, 1998)، بالإضافة إلى أن رأس المال الاجتماعي يسهم أيضاً في تخفيض معدلات الجريمة في المجتمع

(Halpern, 1999)، ويؤدي إلى تحسين مستوى الصحة لدى الناس (Wilkinson, 1996)، ويحقق مستويات تعليم أفضل (Coleman, 1988)، كما أنه يساعد في تحسين برامج الرعاية الموجهة للأطفال (Cote & Healy, 2001)، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق الحاكمية الرشيدة والشفافية، ويقلل من الفساد (Putnam, 1995).

إن التصور المقترح والمبني على أنه بإمكان مهنة الخدمة الاجتماعية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في أدبياتها وممارستها، يستند إلى أن فلسفة الخدمة الاجتماعية تؤمن بأنه لا يوجد مبرر لعذابات وآلام الإنسان، وأنه لا يجوز بقاء الأوضاع السلبية في المجتمعات، كما أن على الأخصائيين الاجتماعيين التزاماً أخلاقياً، ليس فقط لمساعدة العملاء والأسر، وإنما عليهم السعي للتغيير الهادف بمشاركة الناس، ومن خلال استثمار كافة الموارد المادية والبشرية؛ ولذلك فإن مهنة الخدمة الاجتماعية، تتطلب من الأخصائي الاجتماعي القيام بأدوار متعددة، وعلى عدة مستويات؛ بدءاً من التدخل المهني على مستوى الأفراد وبيئاتهم، والعلاج الأسري، والعمل مع الجماعات، وتنظيم المجتمع، والتخطيط، والإسهام في رسم السياسات الاجتماعية، والدفاع عن المهمشين والفقراء (Asquith et al, 2005)؛ ولذلك ولِكون الخدمة الاجتماعية هي الأقرب للناس، وتعمل مع كل الفئات وعلى كافة المستويات، وتؤمن بالمشاركة كحق وواجب، فإنه بإمكانها توظيف رأس المال الاجتماعي في نظرياتها وممارستها من أجل تحقيق أهدافها.

إن ترجمة التصور المقترح على أرض الواقع، قد لا تكون بالأمر السهل؛ لأنها تتطلب الإدراك الواعي من كل الفاعلين في الأردن بأن التغييرات الحاصلة في العالم، ومنها العالم العربي وما يرافقها من تحديات؛ تفرض على كافة الأطراف البحث عن أساليب أكثر تطوراً وفاعلية لفهم ومواجهة المستجدات؛ وبالتالي تطوير التخصصات والمهن، ومن بينها مهنة الخدمة الاجتماعية؛ لتمكين الأخصائيين الاجتماعيين من القيام بأدوار أكثر فاعلية، وبما يتلاءم مع المشكلات والاحتياجات المستجدة (Jones & Truell, 2012). ويتطلب ذلك اتخاذ قرارات على المستوى السياسي والتشريعي والإداري، وكذلك على الصعيد الأكاديمي، فلا بد من مراجعة علمية وموضوعية لواقع الخدمة الاجتماعية في الأردن، والتأصيل للمهنة لتتلاءم واحتياجات المجتمع الأردني وثقافته، ومن ثم الوصول لاعتراف رسمي ومجتمعي. وفي الوقت ذاته، لا بد من التركيز على تعزيز رأس المال الاجتماعي، وبناء الثقة بين مكونات الدولة والمجتمع، وتشجيع العمل التطوعي، ونشر وتعزيز المسؤولية المجتمعية.

ونظراً لأن مهنة الخدمة الاجتماعية تسعى إلى تسهيل اندماج المهمشين والمستبعدين والمحرومين والمعرضين للخطر في مجتمعاتهم، ومواجهة التحديات والعوائق التي تقف أمام تحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات، ومساعدتهم في حل مشكلاتهم وتعزيز قدراتهم (Kwok, 2003)، واستناداً للواقع المحلي الذي يتطلب من مهنة الخدمة الاجتماعية أن تكون قادرة على التعامل مع الاحتياجات والمشكلات بمهنية وحرفية؛ فإننا نرى أن اتجاه الممارسة العامة يمكن أن يكون الأنسب في الأردن؛ لأنه يتيح المجال للأخصائي الاجتماعي (كممارس عام) للتعامل مع الإنسان على كافة المستويات (فرد، جماعة، مجتمع... إلخ)، وكذلك باعتباره نسقاً اجتماعياً مفتوحاً، ولا يعيش منعزلاً، فهو عضو في أسرة أو جماعات ومجتمع، يؤثر ويتأثر

بالعوامل المحيطة به، كما أن الممارسة العامة تتعامل مع العملاء في أطرهم الاجتماعية، بما تتضمنه هذه الأطر من علاقات وشبكات وقيم ومعايير، بغض النظر عن قوتها أو ضعفها (Hawkins & Maurer, 2012)، وهذا ما يمكن أن يسهم به رأس المال الاجتماعي، علما بأنه يمكن تطبيق هذا التصور على طرق الخدمة الاجتماعية ومجالاتها.

ملخص لتصور مقترح لاستفادة الخدمة الاجتماعية من رأس المال الاجتماعي نظريا وعمليا

<p>يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية الاستفادة من المفهوم العملي لرأس المال الاجتماعي في النظرية والتعليم والممارسة (على المستوى الأصغر والمتوسط والأكبر) وفي مجالاتها المختلفة، وبالتالي صياغة نماذج الممارسة المهنية على هذا الأساس.</p>	<p>التصور</p>
<p>المعرفة المتوفرة حول العلاقة بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي قليلة (على مستوى النظرية والبحث والممارسة) وعدم وجود اعتراف رسمي بهذه العلاقة، وعدم التجديد في أدبيات المهنة، وعدم وجود اعتراف رسمي بالخدمة الاجتماعية كمهنة، وضعف إعداد الأخصائيين الاجتماعيين.</p>	<p>الواقع وإشكالياته</p>
<p>1. في ضوء شح الموارد الطبيعية، والمشكلات الاقتصادية في الأردن، هناك حاجة ماسة لاستثمار كل أنواع رأس المال المتوفر لديها، ومن ضمن ذلك رأس المال الاجتماعي. 2. حاجة مهنة الخدمة الاجتماعية في ممارستها العملية للاستفادة من رأس المال الاجتماعي، نظراً لأهميته في التدخل المهني.</p>	<p>مبررات التصور المقترح</p>
<p>1. اشترك كل من مهنة الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في الفلسفة والقيم ومن ضمنها: احترام الإنسان، والمشاركة، والتكافل الاجتماعي... إلخ. 2. تشترك الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في إيمانها بأهمية استثمار طاقات الفرد والجماعة والمجتمع وكذلك تعزيزها. 3. الخدمة الاجتماعية منغمسة أصلاً باستخدام مكونات رأس المال الاجتماعي في ممارستها المهنية (بدرجات متفاوتة)، ولكن دون تأطير نظري لهذا الانغماس. 4. تمتع المجتمع الأردني بقوة نسبية في العلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية وشبكات الاتصال والقيم والعادات والتقاليد التي تشجع على تقوية رأس المال الاجتماعي.</p>	<p>نقاط القوة في الطرح</p>

<p>1. قد تكون هناك مقاومة لهذا التغيير؛ إذ إن التغيير ليس بالأمر السهل.</p> <p>2. يحتاج الأمر إلى توفر القناعة لدى المعنيين على كافة المستويات، وقد يعتبر بعضهم أن هذا الأمر لا يشكل أولوية.</p> <p>3. انتشار بعض القيم السلبية؛ مثل الفردية، والواسطة، والمحسوبية.</p>	<p>نقاط ضعف</p>
<p>1. على مستوى طرق الخدمة الاجتماعية: يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يعمل على المستوى الأصغر (الأفراد)، رأس مال فيزيقي أو مالي أو ثقافي، وهو ما يتفق مع طريقة العمل مع الأفراد في الخدمة الاجتماعية. كما يعمل رأس المال الاجتماعي على المستوى الأوسط من خلال التجسير بين الأسر والجماعات، وهذا يتفق مع طريقة العمل مع الجماعات في الخدمة الاجتماعية. كما يعمل رأس المال الاجتماعي على المستوى الأكبر (المنظمات، المجتمع، الحكومة) وهذا يتفق مع تنظيم المجتمع.</p> <p>2. مجالات الخدمة الاجتماعية: يمكن الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في كافة مجالات الخدمة الاجتماعية (الطفولة، انحراف الأحداث، الإدمان، ذوي الاحتياجات الخاصة... إلخ).</p>	<p>مستويات العمل المشترك بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي</p>
<p>الخدمة الاجتماعية بحاجة لأن تعتمد تعريفا عمليا لرأس المال الاجتماعي وإطار عمل، وبالتالي:</p> <p>1. التركيز على معرفة مصادر رأس المال الاجتماعي في المجتمع ونتائجه وعملياته بالشكل الذي يخدم مهنة الخدمة الاجتماعية ويحقق أهدافها.</p> <p>2. إجراء الدراسات والأبحاث المتعمقة؛ لمعرفة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، ومعرفة الفجوات وإثراء أدبيات الخدمة الاجتماعية بما يتعلق برأس المال الاجتماعي نظريا وممارسة.</p> <p>3. تضمين أدبيات رأس المال الاجتماعي في مساقات الخدمة الاجتماعية بما فيها التدريب الميداني.</p> <p>4. المتابعة والتقويم باستمرار للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية؛ لمعرفة آثار ونتائج استخدام رأس المال الاجتماعي في ممارسة الخدمة الاجتماعية، والفجوات إن وجدت والتعامل معها.</p>	<p>إجراءات</p>

ويمكن توضيح هذا التصور على النحو التالي:

إن العمل مع الأفراد، يتطلب دراسة السلوك الإنساني في بيئته الاجتماعية؛ إذ إن فهم شخصية العميل، يتطلب فهم دوافعه وأساليب تفكيره واتجاهاته وقيمه، وكل ذلك يتطلب فهم البيئة التي يعيش فيها، والتي تؤثر على سلوكياته وتصرفاته وعلاقاته، سواء استخدمت نظرية النسق العام أو المنظور البيئي (Karniol, 1992) والتي تركز على تفاعل العملاء مع بيئاتهم لفهم مشكلاتهم، وكذلك فهم ثقافة العملاء، ولا شك أن ذلك، يتطلب استخدام رأس المال الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، فإن الخدمة الاجتماعية عند تعاملها مع محاولات الانتحار، فإنها تتعامل مع قضية تبدو في ظاهرها قضية فردية. وبالرغم من أن من قام بها فرد، وإن آثارها السلبية انعكست عليه؛ إلا أنها في واقع الأمر تؤثر سلباً على الأسرة والأصدقاء والمجتمع ككل؛ لذلك فإن فهم الظاهرة واختيار أساليب التدخل المهني المناسبة، يتطلب من الأخصائي الاجتماعي أن يتعامل مع الأسرة والأصدقاء وشبكة العلاقات، وكل مكونات البيئة المحيطة بالعميل، وهي من مكونات رأس المال الاجتماعي. والأمر ذاته ينطبق على الجرائم والانحرافات والمشكلات الاجتماعية، والتي تبدو فردية، ولكنها في المحصلة النهائية اجتماعية (علي ومحمد، 2007). ومن هنا فإن الخدمة الاجتماعية، تحتاج للاستفادة مما يوفره رأس المال الاجتماعي في كافة مراحل وخطوات الممارسة المهنية (Khosravi et al., 2014).

كما أن العمل مع الجماعات، والذي هو في المحصلة عمل مع (أفراد في جماعات)، والذي يتم من أجل مساعدتهم على تحقيقهم لأهدافهم من خلال الجماعة؛ يتطلب فهم التفاعلات بين أفراد الجماعة والتي تعكس شخصياتهم، والعمل على مساعدتهم على النمو في إطار الجماعة التي تعمل ضمن مؤسسة، وفي سياق مجتمعي. وبما أن الأخصائي الاجتماعي مطالب بفهم الأفراد وديناميكية الجماعات ومشكلاتها والتفاعلات بين أعضاء الجماعة من أجل نمو الفرد والجماعة، وكذلك العلاقة بين الجماعة والجماعات الأخرى والمجتمعات المحلية؛ لذا فإن الأخصائي بحاجة لتزويد الجماعة بطاقة متجددة مستمدة من المجتمع بكافة مكوناته، وهو ما يوفره رأس المال الاجتماعي.

ولعل تنظيم وتنمية المجتمع من المجالات التي تتضح فيها أهمية رأس المال الاجتماعي بشكل جلي؛ فإذا ما نظرنا إلى عمليات تنظيم وتنمية المجتمع الهادفة لإحداث التغيير الهادف والمقصود في المجتمع، فإننا نجد بوضوح فلسفة تنظيم المجتمع وتنميته في الأصل تقوم على العمل الجماعي والمشاركة المجتمعية (الكفاوين، 2004). وأن المنظم الاجتماعي حين يقوم بأدواره (المحفز، والمدافع، والوسيط الخبير... إلخ)، إنما هو في حقيقة الأمر يعمل على تقوية واستثمار رأس المال الاجتماعي وتعزيزه؛ من أجل تحقيق أهداف المجتمع؛ إذ أصبح يُنظر لتعزيز رأس المال الاجتماعي وتقويته على أنه الطريق المباشر والأقصر للتعامل مع القضايا والاحتياجات والمشكلات المجتمعية (Edwards, et al, 2003). على اعتبار أن رأس المال الاجتماعي، يُمكن الأفراد والجماعات والمجتمعات من الوصول للموارد ذات القيمة بالنسبة إليهم (Ozaga & Catts, 2005) وبالتالي فإن المجتمعات التي يسودها رأسمال اجتماعي، يمكن أن تستجيب للمشاركة والتعاون بشكل أفضل من تلك التي لا يوجد فيها رأس مال اجتماعي. كما أن تعاون ومشاركة الناس في أنشطة التنمية، تسرع من الوصول للأهداف، وكذلك تقلل من مقاومة

التغيير، بل إن المجتمعات التي فيها تماسك وعلاقات إيجابية ورأس المال الاجتماعي قوي، يمكن أن تصل فيها الشبكات والمنظمات لما هو أبعد من المجتمع الجغرافي؛ ولذلك فإن الخدمة الاجتماعية معنية بتفعيل المشاركة والتطوع وتعزيز منظمات المجتمع المدني، والتي بدورها تعتبر من عناصر ومكونات رأس المال الاجتماعي. لقد أصبح من المدرك أن نجاح التنمية يُقاس بمدى مشاركة أفراد المجتمع والثقة بالآخرين وبالمؤسسات الحكومية والعاملين فيها والتسامح والتفائل؛ لأن التنمية بحاجة إلى شروط اجتماعية، فهي بحاجة إلى فاعلين على درجة عالية من الثقة والشفافية وقيم ومعايير وشبكات اجتماعية وأهداف مشتركة، وهي مكونات رأس المال الاجتماعي (حمد، 2015).

أما السياسات الاجتماعية، فإنه من الملاحظ أن الخدمة الاجتماعية في معظم الدول النامية- لا زالت تعيش غربة تفصلها عن العمل على مستوى السياسات الاجتماعية. ولأن ابتعاد الخدمة الاجتماعية عن الإسهام في رسم السياسات الاجتماعية، سيجعل عملها مبتورا؛ فقد اتجهت الأنظار والكتابات في الفترة الأخيرة للتركيز على دور الخدمة الاجتماعية في مجالات السياسات الاجتماعية؛ إذ أصبح معلوما أن دور الخدمة الاجتماعية، ليس فقط مساعدة الأفراد والجماعات، بل يفترض في الخدمة الاجتماعية أن تتدخل وتعمل على المستوى الأكبر (المجتمعات)، وكذلك الاهتمام بالسياسات الاجتماعية ذات العلاقة بالمواطنين والتي تؤثر في حياتهم (Jannson, 1999; Denney, 1998). بل لقد أبدى بعضهم تخوفه من غياب نظرية لممارسة الخدمة الاجتماعية على المستوى الأشمل - المجتمع والسياسات- ولذلك برزت الحاجة للتركيز على دور الخدمة الاجتماعية على مستوى المجتمع والسياسات، وضرورة تدريس الطلبة وتدريبهم على السياسات؛ لأنها تؤثر على كافة مجالات العمل (Fisher, 1995)؛ لأن العمل مع المجتمع ومشاركة المواطنين في القرارات التي تخصهم ليس له مردود مهني فقط، وإنما هو حق لهم؛ ولذلك فإن المشاركة المجتمعية الكاملة، وحرص مهنة الخدمة الاجتماعية على إشراك الناس في كافة المجالات التي تخصهم، أمر في غاية الضرورة، وبالتالي فإن استثمار رأس المال الاجتماعي، يسهم في تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية التي تصب في النهاية في تحقيق أهداف المجتمع.

نخلص مما سبق، إلى أن تضمين رأس المال الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية في الأردن، يمكن أن يساعدها في تحقيق أهدافها على كل المستويات وفي كل المجالات؛ لذا فإنه من المأمول انتقال الخدمة الاجتماعية من النظرة التقليدية القائمة على منظور المساعدة (الفردية غالبا) إلى مفهوم التنمية المستدامة، ومن التركيز على الفرد (المنعزل) إلى الأفراد في بيئاتهم وعلاقاتهم. وكذلك الانتقال بالمهنة من مفهوم الرعاية الاجتماعية إلى مفهوم التمكين وبناء القدرات وتنمية المجتمعات والعمل على مستوى السياسات. إن بناء رأس المال الاجتماعي وتعزيزه، سيؤدي إلى تحقيق إضافة نوعية لموارد الأردن في الوقت الذي هو أكثر ما يكون بحاجة لاستثمار كل الطاقات.

التوصيات

1. بالرغم من تعدد تعريفات الخدمة الاجتماعية، والاعتراف بصعوبة الاتفاق على تعريف محدد، إلا أنه من الضروري الوصول إلى تعريف للخدمة الاجتماعية يتفق مع فلسفة المهنة الإنسانية وأهدافها بالاستفادة من الأدبيات العالمية، ولكن بما يتناسب وثقافة المجتمعات العربية والإسلامية، ويتناسب وطبيعة المجتمع الأردني وثقافته ومشكلاته واحتياجاته.
2. نظرا لما أشارت إليه نتائج الدراسة من أن الطلبة انتقدوا أساليب التدريس واعتبروها تقليدية، فإن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في أساليب إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتأهيلهم، وذلك من خلال تقييم واقع تدريس الخدمة الاجتماعية، وتطوير المناهج وأساليب التدريس والتدريب الميداني، وتأهيل المدرسين ومشرفي التدريب، وصولا إلى تزويد الطالب بالمعرفة والمهارات والأخلاقيات التي تجعله مؤهلا للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجالاتها المختلفة.
3. بما أن نتائج الدراسة أشارت إلى خلو المساقات من معلومات حول رأس المال الاجتماعي وأهميته، نرى ضرورة تضمين مساقات الخدمة الاجتماعية مواضيع مستحدثة، تمس القضايا الاجتماعية المتجددة، على سبيل المثال: المجتمع المدني، ورأس المال الفكري والبشري والاجتماعي، والإرهاب والتطرف والعنف، وقضايا اللاجئين... إلخ؛ مع الاقتراح أن يكون لرأس المال الاجتماعي نصيب وافر في هذا السياق.
4. لقد تبين من الدراسة أن هناك نقصا في الدراسات التي تناولت موضوع رأس المال الاجتماعي؛ لذا تبرز الحاجة لمزيد من الدراسات ذات العلاقة برأس المال الاجتماعي في الأردن، مثل قياسه ودوره في القضايا الاجتماعية، وسبل تعزيزه واستثماره، وكذلك علاقته بالخدمة الاجتماعية.

References (English & Arabic)

- Abdul Hamid, A. (2010). *The role of civil society in social capital formation: the case for NGOs in Egypt, a study, a series of research and studies*, the Arab Center for Economic and Social Rights: Cairo.
- Abu Zaid, A. (2010). Employ social capital, *Al-Arabia Magazine* (3):615 Kuwait.
- Ali, M. & Mohammed, S. (2007). *Social Work in the field of social defense, deployment and distribution center*, University Book: Helwan University.

- Al-Kafawin, M. (2002) *The Relationship between Non-Governmental Organization and Government in Jordan: Cooperation or Co-optation?* PhD thesis, University of Wales Swansea: UK.
- Al-Kafawin, M. (2016) Social work students' perceptions on the causes of poverty in Jordan, *Dirasat: Jordan university* (accepted for publication).
- Alkfawin, Mahmoud. (2004). *Community Organization*, Al-Quds Open University.
- Asquith, S. & Clark, C. (2005). *The Role of the Social Work in the 21st Century*. Http: / www. 21 Social Work. Org. UK accessed on 20-12-2014.
- Baginshy, M. (2014). *Social Work: Training for the Profession or Task?* Winston Churchill Travelling Research Fellowship, London: Winston Churchill Trust.
- Barakat, W. (2011). *A working paper on: professional practice of social work in the information trend*, Um al Qura University, Saudi Arabia.
- Berg, B. (2001). *Qualitative Research Methods for the Social Sciences*, a Pearson Education Company: USA.
- Bourdieu, P. (1986). *The Form of Social Capital*, In John. G. (edt) *Hard Book of Theory and Research in Sociology of Education*.
- Brown, M. Livermore & Ball, A. (2015). Social Work Advocacy: professional self-interest and social justice. *Journal of Sociology and Social Welfare*, 2015, Volum XLII, N3.
- Carniol, B. (1992). Structural Social Work: Challenge to Social Work Practice, *Journal of Progressive Human Services*, 3 (1).
- Catts, R. & Ozga, J. (2005). What is Social Capital and How Might it be Used in Scotland's Schools? No 36.

- Checkowag, B. (1997) Core Concept for Community Change. *Journal of Community Practice*, 4 (11).
- Coleman, J. (1988). Social Capital in the Creation of Human Capital, *American Journal of Sociology*, 94 (Supplement)
- Coleman, J. (1998). Social Capital and Creation of Human Capital, *AJS*. V. 94.
- Cote, S. & Healy, T. (2001). *The Well-Being of Nations: The Role of Human and Social Capital*, Organization for Economic Co-operation and Development: Paris.
- Council of Social Work Education. (1994). *Handbook of Accreditation Standards and Procedures*. (4th Ed.): Alexandria.
- Cree, V. (2003). *Becoming a Social Worker*, London: Rutledge.
- Dasgupta, P. & Serageldin, I. (1999). *Social Capital: A Multi-Faceted Perspective*, World Bank: Washington DC.
- Denney, D. (1998). *Social Policy and Social Work*, Clarendon Press: Oxford.
- Department of Statistics. (2010). *The situation of poverty in Jordan report based on the survey data Household Income and Expenditure: Aman*. Jordan.
- Department of Statistics. (2016). *Report of the main results of the General Census of Population and Housing 2015*: Amman. Jordan.
- Domanski, M. (1998). Prototypes of Social Work Political Participation: An Empirical Model, *Social Work*, 43, P.156.
- Edward, R. Franklin, J. & Holland, J. (2003). *Families and Social Capital: Exploring the Issues*, South Bank University: London.
- Ezzat, A. (2011). Values between change and interpretation: concepts, characteristics and mechanisms, *Damascus University Journal* 27 (1).

- Fisher, R. (1995). Political Social Work, *Journal of Social Work Education*, 31, pp. 194-203.
- Friedman, M. (2010). *Social Work and Social Justice: The Challenge of Political Pluralism*, School of Social Work: Columbia University.
- Fukuyama, F. (1999). *Social Capital and Civil Society*, the Institute of Public Policy: George Mason University.
- Gharaibah, F (2004). *Social Work in Contemporary Arab Society*, Dar Wale for printing and publishing: Amman.
- Given, L. (2008). *The Sage Encyclopedia of Qualitative Research Methods*, 2: Sage: London.
- Halpern, D. (1999). *Social Capital: The New Golden Gosse*, Faculty of Social and Political Sciences, Cambridge University.
- Hamad, Assar. (2015). Social capital development approach, *Damascus Magazine*: 31 (3): Damascus.
- Hare, I. (2004). Defining Social Work for the 21st Century: The International Federation of Social Workers: Revised Definition of Social Work. *International Social Work*, 47(3), p. 407-424.
- Hawkins, R. & Maurer, K. (2012). Unraveling Social Capital: Disentangling a Concept for Social Work, *British Journal of Social Work*, 42, pp. 353-370.
- ILO (2014). Child Labor in the Urban Informal Sector in Three Governorate of Jordan: Amman, Mafraq and Irbid.
- International Federation of Social Workers (2014). *Global definition of Social Work*, Available at [http://IFSW.Org/get involved/ global-definition –of-social-work/](http://IFSW.Org/get%20involved/global-definition-of-social-work/) accessed at January 2015.
- International Monetary Fund (2012). IMF Country Report.
- Jacobson, W. (2001). Beyond Therapy: Bringing Social Work Back to Human Services Reform. *Social Work*, 46 (1), 51-61.

- Jones, D. & Truell, R. (2012). *The Global Agenda For Social Work and Social Development: A Place to Link Together and Be Effective in Globalized World*, International Social Work, Sage Publications.
- Jones, D. (2004). *Social Work in the International Context of poverty and Social Inequality Based on Remarks Made at*, the IF SW World Conference in Salvord, Brazil, 18 August.
- Kandil, A. (2013). *Arab civil society in the face of social risks: critical reading*: Arab network for NGOs, Annual Report (11)
- Kawachi, I; Kennevy; B. Lochner, K.; & Prothrow- Sitith, D. (1997). Social Capital, Income Inequality and Mortality, *American Journal of Public Health*, 87, pp. 1491-1498.
- Khan, M. (2004). *State failure in developing countries and institutional reform strategies: the international bank for reconstruction and development*, the World Bank.
- Khosravi, R. Hodshire, C., & Lotfi, S. (2014). Social Capital and Suicide: Social Workers' Obligation toward Contemporary Suicide Prevention, *International Journal of Humanities and Social Science*, 4 (4).
- Kiptol, E. & Steven, F. (2014). Voluntarism as an Investment in Human, Social and Capital: Evidence from a Farmer-to Farmer Extension Program in Kenya, *Argic Human Values*, 31, pp. 231-243.
- Kornell, K. (2006). *Person in Situation: History, Theory, and Direction for Social Work Practice: Praxis*.
- Kwok, J. (2003). *Social Welfare, Social Capital and Social Work: Personal Reflection of a Hong Kong Social Worker*.
- Lock, L. (2008). *Corporate Social Capital and Firm Performance in the Global Information Technology Services Sector*: University of Sydney.

- Loury, G. (1977). *Dynamic Theory of Racial Income Differences in Women, Minorities and Employment*, Phyllis Wallace and Annette Lamond, pp. 153-183, Lexington, MA: Health.
- Malika. (2012). *The Impact of globalization on the role of the stat*, unpublished PhD thesis. University of Constantine ,Algeria.
- Moore, L. & DuBois, P. (1997). Building Social Capital without Looking Backward, *National Civic Review*, 86 (2), p. 119-128.
- Moriarty, J. (2011). *Qualitative Methods Overview*, School for Social Care Research: London.
- Mukherjee, D. (2007). Researching the Social Environment: A network Approach to Human Behavior, *Advances in Social Work*, 8 (1), pp. 208-217.
- Munday, B. (2003). *European Social Services: A map of Characteristics and Trends*, Strasbourg, Council of Europe.
- Nasr, M. & Hilal, J. (2007). *Social capital in the Palestinian territories scale*, Palestine Economic Policy Research Institute: Jerusalem.
- Norton, A. (1995). *Introduction in Civil Society in the Middle East*, vol. (1): Leiden and New York: E.J.Brill. (1-26).
- OECF. (2001). *The well-Being of Nations: The Role of Human and Social Capital*. Centre for Educational Research and Innovation: Paris, Organization for Economic Co-operation and Development.
- Payne, M. (1997). *Modern Social Work Theory*, Lyceum Books: Chicago.
- Portes, A. (1998). Social Capital: Its Origins and Application in Modern Sociology, *Annual Review of Sociology*, 42, pp. 1-24.
- Putnam, R. (1995). Bowling Alone: American's Declining Social Capital, *Journal of Democracy*, 6 (1), pp. 65-78.

- Putnam, R. (2002). *Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community*, New York.
- Rwomire, A. & Radthlokwa, L. (1996). *Journal of Social Development in Africa*, 11 (2), p. 5-19.
- Shawki, A. (1966). *Social Work methods in society*, publications of the Ministry of Social Affairs: Cairo.
- Srouji, T. (2009). *Social capital*, the Anglo-Egyptian Library: Cairo.
- Suleiman, H. Majid, H. & Jumaa, M. (2005). *General practice in social work with the group, school and society*, University Corporation for Studies and Publishing and Distribution: Beirut.
- Thackeray, M. Farley, O. & Skidmore, R. (1994). *Introduction to Social Work*, Prentice-Hall, Englewood Cliff: New Jersey.
- The Ministry of Public Sector Development. (2015). *Highlighted the international indicators and the reality of the case*, Jordan: Amman.
- The National Council for Family Affairs. (2011). *National framework to combat child labor*: Amman.
- The World Bank. (1999). *What is Social Capital! Poverty Net*, [http://www. World bank.Org](http://www.Worldbank.org).
- Tocqueville, A. (1991). *Democracy in America*, translated by Amin Qandil, the world of books: Cairo.
- UNICEF. (2013). *Annual Report*, Amman.
- Wilkinson, R. (1996). *Unhealthy Societies: The Afflictions of Inequality*, London: Rutledge.
- Woolcock, M. (2001). The Place of Social Capital in Understanding Social and Economic Outcomes: *ISUMA Canadian Journal of Policy and Research*, 2 (1), p. 11-17.